من ٦٠ نائباً، نصفهم من الفلسطينيين، ونصفهم الآخر من الاردنيين. وبذلك، لم تكن الخطوة الاردنية مفاجئة على حد تعبير رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، عندما أجاب عن سؤال بذلك، اذ قال: «هذه المفاجأة، ليست مفاجأة بالمعنى الكامل، لأن المسؤوليين الاردنيين كانوا يتحدثون عنها في الكواليس وسرّبوها الى الصحف. ولذلك، لا نستطيع أن نقول انها مفاجأة؛ ولكن لا بد أن نشير الى أن م.ت.ف. لم يحدث معها تشاور، ولم تُخبَر، رسمياً، رغم أنها المعني الاول في هذا الموضوع، الاّ بعد الاعلان عن هذه الاجراءات» (مقابلة مع ياسر عرفات، **الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٨/٨/٩).

الى ذلك، تفاوتت التقديرات السياسية والاعلامية لاعلان القرار الاردني. وأعتقد بعض الاوساط أن يكون القرار الاردني «مجرد تكتيك مرحلي، يستهدف اقناع المنظمة بأن الاردن ليس ضد وحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، ولا ضد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ولكنّه يرى أن المنظمة غير قادرة، وحدها، على تحقيق انجاز سياسي في ضوء الموقفين، الاسرائيلي والاميركي؛ وان الاردن، الذي حاول مرات عديدة، مساندة الجهد السياسي للمنظمة، اتهم، نتيجة ذلك، بفرض نفسه على المنظمة وعلى الشعب الفلسطيني، يقبل ' بفك الارتباط ' ليمكّن م.ت.ف. من الوقوف على قدم المساواة والندّية مع كل الاطراف المعنية، بما فيها الاردن، وبحيث تتمكن المنظمة، عند ذلك الموقف أو الموقع، من ازالة أي شعور بالحساسية أو بأنها طرف تابع وليس طرفاً أصيلاً. ووفقاً لهذا التحليل، الذي ورد على لسان مصدر أردني، فان م.ت.ف. يمكن أن تجد نفسها في موقع تفاوضي قوي، ومتماسك، في أي حوار يجرى لتوحيد الاردن والمنظمة، في اطار فيدرالي، أو كونفدرالي» (**المستقبل**، باريس، ١٩٨٨/٨/٦).

من جهة أخرى، عزت المصادر المختلفة القرار الاردني الى ما تشهده المنطقة من تطورات ومتغيرات، أبرزها الواقع السياسي الجديد الذي أسهمت الانتفاضة الفلسطينية في بلورته في المنطقة؛ والانشغال الاسرائيلي ـ الاميركي بالانتخابات خلال الشهور الستة المقبلة؛ والتغيّر الحاصل في حرب الخليج، بعد التحول في مجرياتها لصالح العراق، وما يحمله من اعادة توزيع للادوار في المنطقة؛ وأخيراً أجواء الانفراج في علاقة القوتين العظميين، وامكان أن يقود هذا الانفراج الى تنشيط عملية السلام في المنطقة (حسين حجازي، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٨٨/٨/١٤).

اضافة الى ما سبق، فقد شهدت مرحلة ما بعد وقف مسيرة التحرك السياسي الاردني ـ الفلسطيني المشترك (١٩٨٦/٢/١٩) جهوداً أردنية حثيثة، حاول الاردن، خلالها، أن يستخدم رصيده الدولي من أجل استعادة الضفة الغربية لدولته، ولو بصيغة لامركزية. «لكن اسرائيل، من جهة، والنزعة الفلسطينية الجديدة، من جهة ثانية، كانت، كلتاهما، تنحوان غير الطريق الذي سلكه الملك الاردني ولا يزال. وهكذا لم يجد الملك سبيلاً الاّ أن يصفّي علاقاته القانونية بالضفة الغربية، تاركاً الضفة والقطاع ساحة صراع بين اسرائيل، التي تتشبّث بها، وبين النزعة الوطنية بقيادة م.ت.ف. التي تسعى لأن تكون الاراضي الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧ قاعدة لقيام الكيان الفلسطيني» (**الحوادث**، لندن، ٦ ـ ١٢/٨/ ١٩٨٨).

اضافة الى ذلك، رأت أوساط سياسية فلسطينية مطلعة أن الانتفاضة هي التي دفعت النظام الاردني الى التسليم بمعطياتها «فأعلن [الاردن] عن قراراته بفك الارتباط الاداري والقانوني مع الضفة. واتاح هذا القرار الفرصة لطرح القضية بصفائها المطلق، قضية صراع اسرائيلي ـ فلسطيني، العامل الاردني فيه عامل مساعد، وليس عاملاً بديلاً» (بلال الحسن، **اليوم السابع**، باريس، ١٩٨٨/٨/٢٢).

ومما لا ريب فيه ان القرار الاردني بدأ يأخذ أبعاده الواسعة، وسرعان ما أجمع المراقبون على أن قطع العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية قد خلق وضعاً جديداً، أبرز ما فيه هو وضع الضفة الغربية في ما هو أبعد من قضية فراغ دستوري واداري. وعلى الرغم من الاهمية القصوى لهذا الفراغ، فان النتائج السياسية له تبدو الاكثر أهمية. فالقرار الاردني وضع مستقبل الضفة الغربية السياسي، دفعة واحدة، على مسرح الاحداث الدولية، في وقت تخلق الانتفاضة وضعاً يجعل من ضمّ اسرائيل الكامل للضفة مسألة مستعصية. كما